عقد التحول فى آسيا

زيتى أختر عزيز، محافظ بنك نجارا، ماليزيا
Zeti Akhtar Aziz, Governor, Bank Negara Malaysia

باسترجاع

الماضى، لم تكن الأزمة الآسيوية التى حدثت منذ عشر سنوات مضت، تنذر بتوقف، بل بداية دور أعظم لآسيا فى الاقتصاد العالمى. ومنذ أزمة عام ١٩٩٧، اغتنمت البلدان الآسيوية الفرصة للقيام بإعادة هيكلة جذرية، وإصلاحات كبيرة، وتقوية دينامية اقتصاداتها ومرونتها.

وثمار هذه الجهود ظاهرة للعيان فى كل مكان بالمنطقة. فقد أصبحت آسيا الآن موطنا لأسرع اقتصادات العالم نموا، وتسهم بنحو ٤٠ فى المائة من الناتج العالمى، وربع التجارة العالمية، فضلا عن أنها تحوز ثلثى الاحتياطيات العالمية. وقد تقاسمت معظم اقتصادات المنطقة هذا النمو، مما ساعد على تخفيض أعداد الفقراء، وتحسين مستويات المعيشة، وتوسيع الفرص أمام ما يزيد على نصف سكان العالم.

كما عمقت آسيا تكاملها مع الاقتصاد العالمى. فارتفع إجمالى التجارة من ٣٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦ إلى ٦١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن هذه الدرجة العالية من الانفتاح تعنى تعرض آسيا لتطورات خارجية غير مواتية، فقد أظهرت المنطقة مرة تلو الأخرى قدرتها على النهوض من الصدمات المعاكسة فى خلال فترة قصيرة. والواقع أنه بعد أزمة ١٩٩٧، تمكنت الاقتصادات الأكثر تضررا من استعادة الاستقرار واستئناف النمو بعد سنة واحدة فقط.

دينامية متجددة

كيف تمكنت آسيا من تحقيق هذا التحول المثير من الأزمة إلى الانتعاش بهذه السرعة؟ تبرز ثلاثة عوامل رئيسية فى هذا الشأن: المرونة الاقتصادية المعززة، والأسس القوية، وأوجه التحسن فى قطاع المالية وقطاع الشركات.

أولا: يسرت المرونة الكبيرة للاقتصادات الآسيوية التكيف مع المناخ العالمى والإقليمى المتغير، مما أسفر عن تغيرات كبيرة فى هياكل آسيا الاقتصادية، وتحول نحو قطاعات نمو جديدة استجابة للديناميات المتغيرة فى القدرة على المنافسة العالمية.

ومكنت المرونة الأكبر، بما فى ذلك زيادة حراك العمل ورأس المال، البلدان الآسيوية من زيادة المشاركة فى عولمة الإنتاج، خاصة فى الصناعات التحويلية، والتوسع فى الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا. وفى نفس الوقت الذى طورت فيه اقتصادات شمال آسيا من منتجاتها المتقدمة ذات الماركات العالمية، شهدت بلدان جنوب شرق آسيا تحولات إلى المنتجات القائمة على أساس الموارد والتوسع فى قطاعات الخدمات.

كما حدثت أيضا عمليات كبرى لإعادة التوازن إلى مصادر النمو بين الطلب الداخلى والخارجى. كما نما الاستهلاك الخاص المحلى. ومع بقاء معدلات الادخار مرتفعة، لا تزال هناك إمكانية لزيادة هذا الاتجاه. وكان ارتفاع الدخول هو الذى يدعم الطلب الاستهلاكى، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنحو ٧٥ فى المائة عنه قبل الأزمة. ومن المتوقع فى الأجل الطويل أن يتدعم هذا الاتجاه بسبب الهيكل السكانى فى كثير من البلدان الواقعة فى المنطقة الآسيوية ذات السكان الأصغر سنا.

والقطاع الخاص أيضا أكثر مشاركة. واكتسب الاستثمار الخاص الذى كان يتعافى ببطء فى بداية الأمر، قوة دفع كبيرة. وحركت إمكانية حدوث زيادة كبيرة فى الاستثمار زيادة متطلبات البنية الأساسية فى جميع أرجاء المنطقة، والتى تقدر بنحو تريليون دولار فى خلال السنوات الخمس القادمة. وقد تحسن مناخ الاستثمار فى خضم الظروف الاقتصادية الأفضل وارتفاع كفاءة أداء النظم العامة التى تمت إقامتها لتوصيل الخدمات.

ثانيا: اكتسبت أساسيات الاقتصاد الكلى لآسيا قوة. وأصبحت هناك فوائض فى موازين الحسابات الجارية، كما سجلت احتياطيات النقد الأجنبى ارتفاعا قياسيا، بينما هبطت مستويات الدين الخارجى بشكل محسوس وتحسنت صورة آجال الاستحقاق. وأصبحت أوضاع الموازنات الحكومية بشكل عام أكثر قوة، وتتخذ الحكومات إجراءات لضمان زيادة استدامة أكبر للماليات العامة. وتم احتواء التضخم بصفة عامة، على الرغم من تأثره بالارتفاع الأخير فى أسعار البترول وكذلك أقيمت نظم لأسعار الصرف أكثر مرونة مما يهيئ إمكانية لإجراء تعديلات أكثر كفاءة لمواجهة الصدمات الخارجية.

ثالثا: إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المالى والشركات مما لهما من آثار. وقد كانت ثمار التعزيزات الهيكلية فى القطاع المالى كبيرة. وأصبحت القطاعات المصرفية فى آسيا أكثر قوة. كما يمكن مشاهدته فى رسملتها وربحيتها ونوعية الأصول بها. كما تحسنت حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، وكذلك الرقابة التنظيمية والإشرافية. وبالمثل، طرأ قدر كبير من القوة على الميزانيات العمومية للشركات، مع التحسن الكبير فى معايير حوكمة الشركات. وتمثل تطور رئيسى آخر حدث منذ الأزمة فى تطوير الأسواق المالية، خاصة أسواق السندات، وأدى هذا إلى زيادة التنوع فى مصادر التمويل أمام قطاع الشركات ووسع طبقات الأصول المتاحة للمستثمرين.

ووفرت قطاعات التمويل الأكثر قوة فى آسيا الظروف المسبقة اللازمة لزيادة التحرير وإلغاء القيود، مما عزز ليس فقط نطاق الفرص المتاحة للأعمال أمام مؤسسات التمويل بل عزز أيضا إمكاناتها فى التوسع فيما وراء الحدود المحلية والبناء بشكل أكبر على الروابط الاقتصادية الإقليمية.

تكامل إقليمى أكبر

تمثل الأثر التراكمى لكل التغيرات التى حدثت منذ الأزمة فى وضع آسيا باعتبارها إقليما ديناميا ومرنا فى الاقتصاد العالمى. كما ساعد تنوع الهياكل الاقتصادية ومستويات الدخول، وهبات الموارد الطبيعية فى الإسراع بعملية التكامل الإقليمى. وسيؤدى التكامل الإقليمى الأكبر إلى تحرير إمكانات آسيا بشكل أكبر.

وقد بدأت المنطقة فعلا فى حصد مزايا ازدياد التكامل داخل الإقليم على جبهات متعددة. إذ تمثل التجارة داخل آسيا حاليا أكثر من نصف إجمالى التجارة فى الإقليم وخلق بزوغ اقتصادات كبرى فى آسيا والاقتصادات سريعة النمو فى جنوب شرق آسيا سوقا ضخمة وآخذة فى التوسع للتصدير، ومن ثم خفض التركيز المفرط على أسواق التصدير التقليدية. كما شهدت الاقتصادات الآسيوية أيضا زيادة فى الاستثمارات عبر الحدود، والتى تم الاضطلاع بها لاستغلال الفرص المتنامية لتفعيل تنوع الإقليم فى المزايا النسبية والخبرة.

وسيدعم ازدياد التكامل المالى الإقليمى روابط الاستثمار والتجارة الآخذة فى التوسع ويستكملها. كما سيلعب دورا مهما فى تسهيل تخصيص جزء من الأموال الآسيوية الفائضة للاستثمار فى المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن زيادة فعالية وكفاءة مؤسسات الوساطة المالية داخل الإقليم سيساعد على تخفيض تكلفة التمويل، وتحقيق استقرار أسعار التمويل، وزيادة إمكانية تحسين التنوع، ومن ثم تشجيع الاستقرار المالى الإقليمى.

وبينما يستجمع التكامل الإقليمى زخما، تعززت أيضا روابط آسيا مع غيرها من الأقاليم الصاعدة. وهناك اتجاه متصاعد لإقامة الروابط التجارية والمالية بين آسيا والشرق الأوسط. وأصبح «طريق الحرير»، الذى كانت تجارة الحرير والتوابل تسلكه ذات يوم، طريقا يتدفق من خلاله البترول والاستثمارات والسلع الصناعية. وبالفعل، فإن أكثر من نصف صادرات دول الخليج يقصد آسيا، كما أن أكثر من خمس وارداتها يأتيها من آسيا. هذا بالإضافة، إلى أن ظهور المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ربط بين مقدمى هذه الخدمات فى كل أنحاء القارة للتجارة على هذا الطريق الجديد. والواقع، أن طريق الحرير الجديد يفتح آفاقا للفرص المتزايدة للتقدم والرخاء فى المجال الاقتصادى.

وصفت التغيرات التى حدثت منذ الأزمة آسيا باعتبارها إقليما ديناميا ومرنا فى الاقتصاد العالمى.

وسيعزز التكامل الآسيوى، سواء فى داخل الإقليم أو مع الأجزاء الأخرى من العالم إمكانات الإقليم فى أن يصبح إحدى قاطرات النمو المهمة فى الاقتصاد العالمى. ولابد أن تسهم هذه العملية فى إعادة التوازن للنمو العالمى وفى تصحيح اختلالات التوازن العالمية.

تقوية التعاون

خلال أزمة عام ١٩٩٧، لم تتضافر الاقتصادات الآسيوية معا لاحتواء الأزمة وتسهيل حلها بشكل تعاونى. وكانت قسوة الأزمة بالنسبة للأسواق المالية وبالتالى بالنسبة للنظم المالية والاقتصادات ظاهرة جديدة على المنطقة. وكان على البلدان أن تستعيد الاستقرار المحلى قبل صياغة نهج كلى موحد لإدارة الأزمة. هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك أى تقييم موثوق به لما إذا كانت البرامج التى قامت البلدان التى حلت بها الأزمة بتنفيذها بعد ذلك، ستثمر النتائج المرجوة.

وفى خلال عشر سنوات، تم تعزيز الجهود المبذولة لتقوية الاقتصادات والنظم المالية المحلية من خلال تحسين الإشراف الإقليمى، بما فى ذلك التدفقات المالية عبر الحدود، ووضع ترتيبات مؤسسية يمكن أن تسهم فى احتواء الأزمات وإدارتها. وسوف تستمر تقوية الجهود التعاونية الإقليمية.

ومع تقدم آسيا صوب زيادة التكامل وتقوية التعاون، من المهم إدراك مختلف أوجه القوة والتكامل الإقليمية، جنبا إلى جنب مع تلك الخاصة بالوكالات متعددة الأطراف، والحاجة إلى تعظيم التآزر التعاونى وتجنب ازدواجية الجهود. وتعد المشاركة البناءة أمرا أساسيا. كما يتطلب الأمر فى بعض المجالات قيام السلطات الإقليمية بالجهود المطلوبة، وسيستفيد بعض الجهود من التعاون الإقليمى ومن ازدياد التعاون الدولى. وكجزء من هذه العملية، ستحتاج آسيا إلى المجال اللازم لتحقيق تكامل وتعاون إقليمى أكبر. وستتطلب هذه العملية الاحترام المتبادل. وازدياد الارتباط بين المنطقة والوكالات متعددة الأطراف.

ويدعم هذا الدور المتزايد لآسيا فى الاقتصاد العالمى بدرجة أكبر الحاجة إلى أن يكون لها صوت وتمثيل يتناسب معه فى المجتمع المالى الدولى. إن الأمر يقتضى منهما أفضل للمنظور الآسيوى، وأن يؤخذ فى الاعتبار فى المناقشات والقرارات الدولية. وسيسهم هذا فى إيجاد حلول أكثر شمولا وفاعلية للتعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية العالمية. ■